حرية الإطلاع على المعلومات و الصحافة الإستقصائية

دليل للصحفيين العرب

لندن
تشرين الأول 2007

المادة 19 6-8 شارع آمويل لندن EC1R 1UQ
هاتف: 9292 7278 20 44+ فاكس: 7660 7278 20 44+ بريد إلكتروني: mena@article19.org

قائمة المحتويات

كلمة شكر 3

1. مقدمة 4

2.حرية الإطلاع على المعلومات: المقاييس والإعلانات الدولية 7

3 الصحافة الإستقصائية 12

3.1 مبادئ الصحافة الإستقصائية وطرقها 13

3.2 مصادر المعلومات وقواعد الإعتماد والتأكد 16

3.3 السجلات المتوفرة للصحفيين والبحث عن المعلومات 17

3.4 الأبحاث والتقارير المعتمدة على مساعدة الكمبيوتر 23

3.5 المقابلات 25

4 أخلاقيات وسائل الإعلام 27

5 صحفيون مع التدفق الحر للمعلومات 28

كلمة شكر

وضع مسودة هذا التقرير كل من الدكتورة ماجدة أبو فاضل، مديرة برنامج التدريب الصحفي الجديد في الجامعة الأميركية في بيروت، وسارة ريشاني، مسؤولة في قسم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا التابع للمادة 19، وأشرف على التحرير بيتر نورلاندر، الموظف القانوني من الدرجة العليا، والدكتورة آغنس كالامارد، المديرة التنفيذية في المادة 19. ويستند هذا التقرير إلى منشورات سابقة من المادة 19 في ما يتعلق بحق الوصول الى المعلومات، وهي موجودة كلها على موقع المادة 19 على شبكة الإنترنت.

تود المادة 19 أن تشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNPD) الذي قدم التمويل الكامل لهذا التقرير. إن الموقف المتخذ في هذا التقرير لا يعكس بالضرورة وجهات نظر الـ UNDP.

ترحب المادة 19 بأية تعليقات أو أسئلة أوإقتراحات متعلقة بهذا التقرير.

© المادة 19، لندن

1. المقدمة

في الوقت الذي يمكن أن يؤدي الحصول على المعلومات إلى تغييرات مهمة في عدد من المسائل ومنها مسألة حقوق العمال والصحة والبيئة، يبقى الصحفيون المستفيد الأول من تشريع كهذا. ويبقى أيضاً من البديهي أن قانوناً للحصول على المعلومات هو المفتاح لعمل الإعلام والمعلومات ونبض حياة الإعلام.

ولا شك بأن الصحافة الاستقصائية لطالما إعتُبرت حصيلة طبيعية للإعلام الحر. إن "الصحافة ككلب حراسة"، وكمايعرّفها خبير الإعلام باتش وارد هي "في قلب إلتزام الجريدة بالخدمة العامة[1]".

ومهمة الإعلام كسلطة رابعة يتطلب تحقيقات إستقصائية حول سلوك المسؤولين الحكوميين وحالات الفساد وسوء الإدارة وعدم النزاهة في الحكومة وعن حقوق الإنسان وغيرها من الحقوق. على الصحفيين الاعتماد على مصادر ومعلومات موثوقة يسهل الوصول إليها ومضمونة من قبل قانون حرية الإطلاع على المعلومات لكشف قصص المصلحة العامة. والواقع أنه سيكون من المستحيل على الإعلام أن يقوم بدوره كـ "كلب حراسة غير مقيد[2]" من دون الحصول على الوثائق من صميم الأعمال الحكومية مثل المعلومات المتعلقة بالميزانية وأوراق السياسات و الرسائل المتبادلة مع المقاولين والمعلومات المتعلقة بالصحة ووضع البيئة، وهذا مجرد ذكر لبعض المواضيع. لا يستطيع الصحفيون من دون حرية كهذه أن يدققوا بإمعان في العمل الحكومي وسيحكم عليهم الإعتماد على ملفات 'المسرّبة" ومعلومات من مصدر ثان أو حتى إشاعات،معرّضين بذلك أنفسهم لدعاوى تشهير وتهديدات قضائية أخرى.

ولحرية الإطلاع على المعلومات تأثيرات كبيرة أخرى على الإعلام في نواح مختلفةأيضاً. فعدم وجود نظام للحصول قانونياً على المعلومات يسمح للدولة بالسيطرة الإستراتيجية على سيل المعلومات الرسمية ولصالح المؤسسات الإعلامية الداعمة للحكومة وبـ"معاقبة" الإعلام المعارض والبارع في النقد بعدم تزويده بالمعلومات. وفي مناخ سياسي كهذا حيث تنعدم القوانين المفروضة للحصول على المعلومات وحيث الدولة تستطيع إنتقاء المعلومات التي تريد نشرها ولمن تريد نشرها، تتخبط الديمقراطية ولا يتمكن الإعلام الحر من أن يحيا.

يُعتبر الحصول على المعلومات التي في حوزة الحكومة و الصحافة الإستقصائية في التقاليد الديمقراطية جزءاً من أسلوب عمل الإعلام. خلال السنة الأولى لعمل قانون حرية الإطلاع على المعلومات في المملكة المتحدة في العام 2005، تم كشف مئات الأسرار ورفع النقاب عن أخطاء حكومية وتدابير أمنية صارمة وفضائح صحة وسلامة أساسية. فعلى سبيل المثال وفي 4 مارس/آذار 2005، كشفت مجلة "فاينانشول تايمز"Financial Times" عن أن الولايات

---

[1] *(http//www.poynter.org/content/content_print.asp?id=82...)*

[2] *سباركس ك* . 1986، " الاعلام والدولة في الواقع المعكوس لجيمس كوران". لندن، بلوتو

المتحدة قد دفعت ملايين الدولارات للمعارضة العراقية للإستخبار عن نظام صدام حسين ولكن أدينت هذه المعلومات لاحقاً بأنها خاطئة. أما الجريدة ،السرية سابقاً، لمكتب الخارجية في المملكة المتحدة والتي تم الكشف عن أسرارها بموجب قانون حرية الإطلاع على المعلومات فقالت أن الهيئة التشريعية العليا العراقية تتلقى سنوياً مبلغاً وقدره 4 ملايين دولار تقريباً. هذه الأسرار وغيرها ذات الأهمية نفسها، تم الكشف عنها نتيجة عمل صحفيي الإستقصاء وكانت لتبقى مخفية لولا جهودهم.

في الدول النامية والديمقراطيات الناشئة، تصعب مهمّة مراقبة عمليات الحكومة ومصاريفها وذلك لأنه إما لم يتم إقتراح القوانين التي تحمي حرية التعبير فيها ، بما في ذلك حرية الإعلام و الحصول على المعلومات، أو أن قوانينها لا تمتثل بالمعايير الدولية أو لم يتم تطبيقها بعد.
إن شبه إستحالة طلب الحصول على المعلومات العامة بالإضافة إلى المستويات المختلفة للرقابة، بما فيها الرقابة الذاتية، شكلت عائقاً كبيراً بوجه مراسلي الصحافة الإستقصائية في العالم العربي.

استجماع أفكار

من دون أن تتعمقوا كثيراً، أكتبوا أكبر عدد ممكن من الطرق التي يحسّن وجود حق حرية المعلومات بها حياتكم.

ما رأيكم بهذه اللائحة كبداية؟

- سيساعد على العيش في مجتمع أقل فساداً وصحيّ أكثر
- سيساعد على التأكد من أن حقوقكم الإنسانية الأساسية مصانة
- سيساعد على تعزيز الديمقراطية في نظام السياسة في بلدكم وتفعيل الدولة والاقتصاد
- سيساعد على اتخاذ قرارات أفضل

وبما أن " الصحافة الإستقصائية" ليست،تقليدياً،جزءاً من معجم العرب، لا يعرف الصحفيون يدينون المسؤولين أو كيف يؤدون دورهم ككلب حراسة. و هم حين ينجحون يدفعون ثمناً باهظاً لسعيهم وراء المعلومات.

وفي معظم الدول العربية، يمكن إستعمال حجة "الأمن القومي" لمنع أنواع معينة من الأخبار أو الحول دون تسرب المعلومات إلى العامة حتى مع عدم وجود أي تهديد مباشر. وهذه هي إحدى أسهل الحيل التي يستعملها النظام لتغطية الخطأ أو رغبة منه في إبقاء الصحفيين في الظلمة.

ويزيد هذا من الضغط الذي يواجهه الصحفيون والناشرون والمنتجون والمخرجون بالإضافة إلى خبراء صحافة الإنترنت. ويمكن لهؤلاء كلهم أن يتعرضوا للمضايقة والتهديد والسجن والخطف أو القتل لمجرد تغطيتهم قصصاً عن الفساد والتحرش والإحتيال والخروق الأمنية ووحشية الشرطة أو التحرش الجنسي من قبل المعلمين.

ومع هذه الحالة الإعلامية المقلقة من الضروري على الصحفيين أن يضطلعوا على المعايير العالمية ودستور دولتهم وقوانينها كي يعرفوا حقوقهم كصحفيين ومواطنين وكي يدافعوا عن حقهم بـ "الصحافة الإستقصائية". ويبقى الهدف من الدليل التالي لحرية الإطلاع على المعلومات والصحافة الإستقصائية هو تجهيز الصحفيين بالمقومات الأساسية لكتابة التحقيقات الإستقصائية والترويج للمطالبة بحقهم بالوصول إلى المعلومات.

2. حرية الإطلاع على المعلومات: المقاييس والإعلانات الدولية

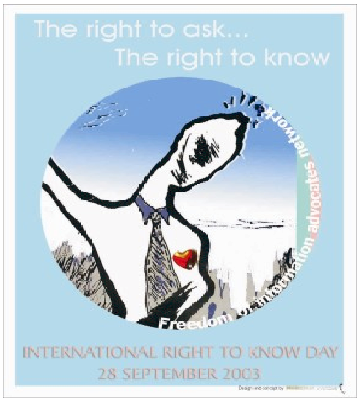

لطالما أدرك القانون الدولي الروابط القوية بين كل من حرية التعبير وحرية الإعلام وحرية المعلومات. وكانت نقطة الإنطلاق هي *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان* الذي تمّ إعتماده سنة 1948 بالإضافة إلى بند الأمم المتحدة في ملف حقوق الإنسان[3]. وتنص المادة 19 من الإعلان على ما يلي:

"لكل شخص الحق في حريّة الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية إعتناق الآراء دون أي تدخل، وإستقصاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية."

بصفته قراراً صادراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يُلزم الدول بشكلٍ مباشر. على الرغم من ذلك، يُنظر إلى قسمٍ من هذا الإعلان، وهي المادة 19 منه، على أنها إكتسبت قوّةً شرعية كقانون دولي معترف به منذ إعتماده سنة 1948[4].

إنّ المعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسيّة[5]، المعاهدة التي صادقت عليها أكثر من 150 دولة بما فيها الكثير من الدول العربية[6]، يفرض إلتزامات قانونية رسمية على الدول الأعضاء بغية إحترام أحكامه ويفصّل العديد من الحقوق المنصوصة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تضمن المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسيّة حقّ حريّة التعبير في شروط شبيهة بتلك المنصوص عليها في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومنها:

1-لكل شخص الحق في إعتناق آراء دون مضايقة
2-لكل إنسان الحق في حرية التعبير . ويشمل هذا الحق حريته في إلتماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أومطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

---

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة. القرار 2200A(XXI) المعتمد في 16 ديسمبر/ كانون الأول سنة 1966 ودخل حيّز التنفيذ في 23 مارس/ أذار سنة 1976

[4] لبنان، سوريا، الأردن، العراق، إيران، اليمن، البحرين، الكويت، ليبيا، ومصر. هذه البلدان كلّها صادقت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

[5] وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/79/Add.38; A/49/40 في 3 أغسطس/ آب سنة 1994 تحت النقطة الخامسة "إقتراحات وتوصيات" (ما من رقم صفحة أو رقم فقرة)

[6] أسست لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مكتب المبعوث الخاص المسؤول عن حرية الرأي والتعبير، الهيئة الأكثر فعالية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، سنة 1993 بقرار 45/1993 الصادر في 5 مارس/ أذار سنة 1993

و تعتبر المادتان 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسيّة أنهما تفرضان على الدول سنّ قوانين حريّة الإطلاع على المعلومات. ولطالما علّقت لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، الجهاز الذي تمّ تأسيسه لمراقبة تطبيق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسيّة، على حاجة الدول لتبنّي قوانين حرية الإطلاع على المعلومات. فمثلاً في الملاحظة الختاميّة لعام 1994 بخصوص تطبيق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسيّة في أذربيجان نصّت اللجنة على أن "تبدأ [أذربيجان] إعتماد تشريع يضمن حرية المعلومات..."[7]

سنة 1995، صرّح المبعوث الخاص للأمم المتّحدة المسؤول عن حريّة الرأي والتعبير[8] قائلاً أن:

"حريّة البحث عن المعلومات أو الحصول عليها هي أهمّ عنصر من عناصر حرية التعبير[9]."

وأعاد ذكر هذا الموضوع سنة 1997، ومنذ ذلك الوقت أضاف على الكثير من تقاريره السنويّة تعليقات على الحقّ في حريّة الإطلاع على المعلومات. وفي تقريره لسنة 1998، أعلن أن حق الإطلاع على المعلومات تتضمّن الحصول على المعلومات التي تملكها الدولة:

"إن الحق في البحث عن المعلومات وتلقّيها ونقلها يفرض على الدولة إلتزاماً إيجابيّاً لضمان الحصول على المعلومات خصوصاً في مايتعلّق بالمعلومات التي تملكها الحكومة بأي نظام حفظ واسترجاع كان."[10]

وقد لاقت آراؤه ترحيباً جماعياً من لجنة حقوق الإنسان للأمم المتّحدة[11].

لقد وسّع المبعوث الخاص للأمم المتّحدة في تقريره لسنة 2000 الذي رفعه إلى اللجنة تعليقاته حول حريّة الإطلاع على المعلومات مشيراً إلى أهمّيتها الأساسية ليس بالنسبة إلى الديمقراطية والحريّة فحسب بل إلى حق المشاركة وإدراك الحق في التنمية أيضا[12]. كما أدّه "أعرب [مرّة أخرى] عن قلقه حول ميل الحكومات والمؤسسات الحكومية إلى الإحتفاظ

---

[7] تقرير المبعوث الخاص، *Promotion and protection of the right to freedom of opinion and expressio*n، UN Doc. E/CN.4/1995/31، في 14 ديسمبر/ كانون الأول سنة 1995 الفقرة 35

[8] تقرير المبعوث الخاص، *Promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression*، UN Doc. E/CN.4/1998/40 في 28 يناير/ كانون الثاني سنة 1998، الفقرة 14

[9] القرار 42/1998 في 17 أبريل/ نيسان سنة 1998 الفقرة 2. كانت اللجنة هيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الوحيدة، وقد تم استبدالها مؤخراً بمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

[10] تقرير المبعوث الخاص، *Promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression*، UN Doc. E/CN.4/2000/63، في 18 يناير/ كانون الثاني سنة 2000، الفقرة 42

[11] راجع المرجع نفسه في الفقرة 43

[12] راجع المرجع نفسه في الفقرة 43

بمعلومات من حقّ الشعب أن يعرفها[13]." وقد عدّد المبعوث الخاص للأمم المتحدّة مجموعة من المبادئ العامة حول حريّة الإطلاع على المعلومات:
لفت المبعوث الخاص للأمم المتّحدة إنتباه الحكومات إلى عددٍ من المناطق وحثّها على مراجعة التشريعات الموجودة أو على اعتماد تشريعات جديدة حول الحصول على المعلومات والحرص على معرفة مدى تطابقها مع هذه المبادئ العامّة. ومن بين هذه الإعتبارات ما يلي:

- إن الهيئات العامة ملزمة بالإفصاح عن المعلومات ولكل عضو منها الحق في تلقّي المعلومات. وتتضمّن "المعلومات" جميع السجلات الموجودة بحوزة هيئة عامة بغض النظر عن طريقة حفظها،
- تتضمّن حريّة الإطلاع على المعلومات نشر الهيئات العامة لوثائق تهمّ الرأي العام مثل معلومات تشغيلية عن عمل الهيئات العامة ومحتوى أي قرار أو سياسة تمسّ الرأي العام،
- يجب أن ينص قانون حريّة الإطلاع على المعلومات، على الأقلّ، على الحق في التعلّم وفي نشر المعلومات المتعلّقة بحق الحصول على المعلومات. كما ينبغي أن يوفّر القانون عدداً من الآليات لمواجهة مشكلة ثقافة التكتم في الحكومة،
- قد لا يرتكز رفض الإفصاح عن المعلومات على مبدأ حماية الحكومات من الإحراج أو فضح الأخطاء. يجب أن يحمل القانون والإستثناءات لائحة كاملة من الأهداف الشرعية التي تبرهن الهدف من عدم الإفصاح لتفادي إدخال مواد قد لا تؤذي المصلحة المشروعة،
- يجب الطلب من الهيئات العامة جميعها أن تؤسس أنظمة مفتوحة ومباحة داخلياً لضمان حق العامة في تلقّي المعلومات. ينبغي أن ينصّ القانون لفترة معيّنة على حدود لمعالجة طلبات المعلومات وأن يطلب إرفاق أي رفض بأسباب حقيقية مكتوبة تبرر هذا الرفض،
- يجب أن تكون كلفة الحصول على المعلومات الموجودة بحوزة الهيئات العامة زهيدة و ذلك لعدم إعاقة عمل المرشحين وإلغاء هدف القانون بحدّ ذاته،
- يجب أن يعتبر القانون أن جميع إجتماعات الهيئات العامّة مفتوحة للعامّة،
- يجب أن يطلب القانون تحليل التشريعات الأخرى على قدر الإمكان بطريقة تتماشى مع أحكامه. كما يجب أن يكون حكم الإستثناءات لقانون حريّة الإطلاع على المعلومات شاملاً وألا يُسمح للقوانين الأخرى بتوسيعه،
- يجب حماية الأشخاص من أي عقوبات قانونية أو إدارية أو متعلّقة بالتوظيف بعد الكشف عن معلومات أو أخطاء مثل لجنة الجرائم أو الغش، أو الفشل في تطبيق إلتزام قانوني، أو سوء إستخدام القانون، أو الفساد، أو الإحتيال، أو سوء إدارة هيئة عامة[14].

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 2004، إعتمد المفوضون الخاصون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولمنظمة الدول الأمريكية إعلاناً مشتركاً يوسعون فيه المبادئ المذكورة

---

[13] UN Doc. CCPR/CO/73/UK21 ، في 6 ديسمبر/ كانون الأول سنة 2001 الفقرة

[14] UN Doc. CCPR/CO/71/UZB18 ، في 26 أبريل/ نيسان سنة 2001 الفقرة

أعلاه بالإضافة إلى عددٍ من المبادئ حول التشريعات السرّية وتأثيرها على الصحافة وحرية التعبير وحرية الإطلاع على المعلومات:

- يجب إتخاذ خطوات طارئة لمراجعة, إلغاء أو تعديل التشريعات, إن لزم الأمر, والتي تحصر الحصول على المعلومات بغية تماشيها مع المقاييس الدولية في هذا المجال بما في ذلك كيفية ذكرها في الإعلان المشترك،
- تتحمّل السلطات العامة وموظفيها وحدها مسؤولية حماية كتمان معلومات سريّة قانوناً. يجب عدم إعطاء الأشخاص الآخرين من صحفيين وممثلي المجتمع المدني حق نشر هذه المعلومات بغض النظر عما إذا تم تسريب هذه المعلومات لهم إلا في حال إرتكاب الغش أو أي جريمة أخرى للحصول على هذه المعلومات. ويجب إلغاء أو تعديل أحكام القانون الجنائي التي لا تحصر الحصول على حق نشر أسرار الدولة أمام منيحقّ لهرسمياً معرفتها.
- قد تكون بعض المعلومات سريّةشرعاً على أسس الأمن القومي أو حماية مصالح جوهريّة أخرى. ومع ذلك، فإن قوانين السريّة يجب أن تحدّد معنى الأمن القومي بالتفصيل وأن تعدّد بوضوح المواصفات المعتمدة في تحديد إذا ما كانت المعلومات سريّة أم لا كي يتم تفادي سوء إستخدام عبارة "سرّي" بهدف منع الإفصاح عن معلومات هي في مصلحة العامّة. كما يجب أن تُعرّف قوانين السريّة بوضوح من هم المخوّلون لوصف بعض الملفات بالسرية بالإضافة إلى وضع حدود زمنية لسرية الملفات. ينبغي أن تكون مثل هذه القوانين موضوع نقاشٍ عام.

أعربت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضاً عن قلقها من كيفية إستخدام قوانين السريّة أحياناً لحصر حريّة الإعلام. وتعليقاً على قضية مهمة حصلت في المملكة المتحدة إثر منع عددٍ من الصحف من نشر معلومات تسرّبت عبر موظفين سابقين في الأجهزة السرية، علّقت اللجنة كما يلي:

إن اللجنة قلقة من ممارسة صلاحيات قانون السرية الرسمية 1989 ضغوطاً على موظفين سابقين في القصر الملكي بعد الإفصاح عن معلومات تندرج في خانة الإهتمام العام ومنع الصحفيين من نشر مثل هذه المواد.

يجب أن تضمن الدول الأعضاء أن إستخدام صلاحياتها لحماية المعلومات المتعلقة صراحة بأمور تخص الأمن القومي يتم بشكل محدود وهي محصورة بحالات حيث يكون منع نشر المعلومات ضرورياً [15].

وقد أصدرت اللجنة في وقت سابق تعليقات مشابهة حول قوانين أسرار الدولة في أوزبكستان موصيةً تعديل هذه القوانين وحصرها[16].

إن تحديد الفترة الزمنية التي تُمنع خلالها هيئة عامة من الإفصاح عن المعلومات هو من أهم مواضيع قانون حرية الإطلاع على المعلومات . في القانون الدولي، قد تكون حرية

[15] راجع المادة 19، حق الجمهور في المعرفة، لندن 2001 في القسم
[16] ملف الأمم المتحدة CCPR/CO/71/UZB، في 26 أبريل 2001، الفقرة 18.

المعلومات عرضة لتقييد في المادة19 (البند 3) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي ينص على ما يلي:

تستتبع ممارسة حقوق [حرية التعبير والمعلومات] واجبات ومسؤوليات خاصة . وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:
(أ) لإحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
(ب) لحماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

في إطار حق الحصول على المعلومات، تفصح الهيئة العامة عن أي معلومات بحوزتها أو تُطلب منها إلا في حال:

- **تتعلّق المعلومات بمصلحة شرعيةمحميّة و مدرجة في القانون**
- **يشكل الإفصاح عنها خطراً جدّياً لهذه المصلحة**
- **كان الضرر الملحق بالمصلحة المحمية يفوق المصلحة العامة في كشف المعلومات**[17]

-المصلحة المحمية الشرعية:
يتبغي أن تتضمّن قوانين حريّة الإطلاع على المعلومات لائحة شاملة بالمصالح الشرعية التي يرتكز عليها رفض الإفصاح. كما ينبغي أن تكون هذه اللائحة محصورة بأمور مثل تطبيق القانون، وحماية المعلومات الشخصية، والأمن القومي، والسريّة التجارية وغيرها من السريّات[18]، والسلامة الشخصية والعامة، وحماية فعالية عملية إتخاذ قرارات الدولة وسلامتها. ويجب تحديد الإستثناءات لتفادي الحصول على معلومات لن يؤدّي الإفصاح عنها إلى إلحاق الضرر بالمصلحة الشرعية. زد على ذلك أن تصنيف هذه الإستثناءات يجب أن يُبنى على أساس المضمون وليس نوع الملف المطلوب. ولتحقيق ذلك, يجب أن تكون الإستثناءات, أينما لزم, محدودة بفترة زمنية. فمثلاً، قد يصبح تبرير تصنيف المعلومات على أساس الأمن القومي باطلاً بعد بروز مشكلة أمن قومي معيّنة.

- الضرر الحقيقي:
ما إن تم الإتفاق على أن المعلومات تدخل في إطار الهدف الشرعي المنصوص عليه في التشريع، ينبغي إثبات أن الإفصاح عن المعلومات قد يسبّب ضرراً حقيقياً لهذا الهدف الشرعي. إن هذه نقطة مهمة في الإختبار. والمثال على ذلك أنه لا يكفي رفض الإفصاح عن معلومات من قِبل موظف حكومي بحجة أن ذلك "يؤثر" أو "يطال" الأمن القومي. يجب إثبات إحتمال حدوث ضرر فعلي.

- ضرر يفوق منفعة المصلحة العامة في الإفصاح:

---

[17] راجع المادة 19: حق العامة في المعرفة، لندن، 2001، المبدأ الرابع
[18] راجع مثلاً

إن القسم الثالث من الإختبار يتطلّب من الهيئة العامة الأخذ بعين الإعتبار إن كان في الإفصاح مصلحة عامة أكبر حتى لو كان الإفصاح عن المعلومات يسبّب ضرراً حقيقياً لمصلحة محميّة. فمثلاً، في مايتعلّق بالأمن القومي، قديؤدّي الإفصاح عن معلومات عن حصول رشوة إلى تقويض المصالح الدفاعية ويفضح صفقات الممارسات الفاسدة. إلا أن هذه الممارسات قدتؤدّي إلى القضاء على الفساد وبالتالي تصبح على المدى الطويل مصلحة عامة. في مثل هذه الحالات ينبغي الإفصاح عن المعلومات ومع ذلك فإنها قد تلحق ضرراً على المدى القصير. أضف إلى ذلك أن الإختبار المؤلّف من ثلاثة أقسام صُمم ليضمن الإفصاح عن المعلومات بصفتها قاعدة وحفظها فقط عند إعطاء تبريرات واضحة. في حال تم تطبيق هذا الإختبار بشكلٍ صحيح، فإنه يكبح جميع الإستثناءات الشاملة والإستثناءات المصنّفة بالإضافة إلى أي أحكام هدفها الحقيقي حماية الحكومة من الإعتداء لمنع إحتمال حدوث أي خطأ أو تفادي كتم المعلومات عن العامة أو منع الدخول في إيديولوجيامعيّنة.

3. التحقيقات الاستقصائية

ألفت لوسيدا س. فليسون كتيّباً لتعليم كتابة التحقيقات الاستقصائية بعنوان "إحفر عميقاً واطمح عالياً [19]". في كتيبها هذا شرحت فليسون أن هذا النوع من الصحافة لا ينحصر بكشف أنشطة الفساد والإجرام بل بالقصص التي تشرح كيفية عمل الأنظمة وفشلها أو بباء القصص المعقدة.

تقول فليسون أن المصطلحات الشائعة تتضمن قصصاً فيهاأعمالٌ أصلية وليس تحقيقات مسربة من سلطات قانونية. إنهاتُظهِر نمطاً من المشاكل النظامية وليس مجرد حادثة منفصلة أثرت على فرد واحد منعزل, تصحح خطأ, وتفسر مشاكل اجتماعية معقدة وتكشف فساد السلطة أو خطئها أو استغلالها.

أما بالنسبة إلى العقبات التي يواجهها صحفيو الاستقصاء، فتقول فليسون أن من الشائع في الدول المتقدمة والدول النامية وجود نقص في المعلومات وصعوبة الحصول على الوثائق

مثل من الأردن

بهدف الترويج لقضية الرقابة الإعلامية، أنشئت "أريج"[1] وهو إختصار من الإنجليزية لـ "الصحفيون العرب من أجل الصحافة الإستقصائية" وهي أول منظمة مستقلة غير ربحية. تم تأسيس "أريج" من قبل ناشطين إعلاميين عرب ومؤسسات إعلامية بالتعاون مع "دعم الإعلام الدولي" (IMS) ومركزها في الدانمرك.

مركز "أريج" في عمان وهي تجمع الخبراء من لبنان وسوريا والأردن والذين يدعمون الصحافة الاستقصائية العربية ويمولونها. هؤلاء الخبراء يشرفون على تدريب الصحفيين والمحررين على المهارات التي يحتاجونها في مهامهم.

وقد نشرت "أريج" في موقعها الإلكتروني نتائج مفصلة عن قصص كتبها صحفيون قامت بتدريبهم. ففي الأردن، على سبيل المثال، رفع مراسل للمحطة الإذاعية للبث المباشر "عمان نت" النقاب عن ضرب إحتيال من قبل شركات تبيع مصافي مياه وخدعت المستهلكين بإقناعهم بأن هذه المنتجات تحمي المستهلك من المياه الملوثة. وأظهرت تحاليل كيماوية قام بها خبراء ولاحقها الصحفيون أن المياه المختبرة ليست ملوثة وأنه لا نفع للمصافي. كما كشف الصحفي عن أن الدولة لم تحاكم مروجي المصافي المحتالين وأن شركات المياه المعلبة ومبيعات المصافي قد أسست جمعية لتسويق بضاعتها.
أخيراً لفتت التحقيقات أنظار المستهلكين إلى القضية فتوقفوا عن الشراء وطالبوا محاسبة المتورطين جميعاً.

[19] كتاب لوسيدا س. فليسون : *احفر عميقاً واطمح عالياً :كتيب للتدريب على الصحافة الاستقصائية"* المركز العالمي للصحفيين، حق النشر 2000، واشنطن العاصمة

ومعارضة أصحاب شركات الإعلام نشر القصص المثيرة للجدل والخوف من العقوبة من قبل المصالح السياسية أو التجارية والتهديدات للسلامة الشخصية والوقت غير الكافي لإنهاء المهام وعدم وجود الميزانية الكافية للسفر أو للمصاريف والوحدة والإرهاق والخوف من الفشل والدعاوي القضائية وعدم وجود العادة الاستقصائية.

والخطأ الشائع في الصحافة العربية هو أن استعمال الكلمتين "المقالة الرئيسية/مقالة خاصة " ومقال " تحقيقي" يتم كمرادفين. فكلمة تحقيق تستعمل عادة للتفسير عن مقال غالباً ما يغطي الزاوية الإنسانية من القصة. أما "تحقيق استقصائي" فهو المصطلح المتعارف عليه بين خبراء الإعلام لتفسير أسلوب الصحافة الذي يغطيه هذا الكتيب.

من أين نبدأ

قد تبصر التحقيقات الاستقصائية النور كقصص مؤسسات، قصص بدأها الصحفيون أنفسهم نتيجة الملاحظات والمراجع والنصائح، أو أن المحررين سينشرونها إلا أن الاحتمال الأول يبقى مرجحاً أكثر.

ومتى تم الإتفاق على موضوع معين، ينُصَح المراسلون بتأمين الدعم الكامل من مؤسسة الإعلام التي يعملون فيها وبالعمل عن كثب مع المشرفين عليهم لضمان التنفيذ السلس للعملية.

في أغلب الأحيان يعمل الصحفيون في مجموعات حيث أن العمل يتطلب ساعات عمل كثيرة وأبحاث مكثفة ومتابعة. والصحفيون الذين يعملون وحدهم قد ينبهرون من حجم المواد التي لم يستطيعوا تغطيتها وقلة المواد وندرة المصادر والضغوطات الأخرى في العمل والخجل أو حتى مجموعة من هذه العوامل. لذا يكون من الأفضل أن يشكلوا فريقاً مع الآخرين لخلق نظام دعم يقوم بحمل العبء.

وأحد العوامل الأخرى المهمة للموضوع الذي هو قيد التحقيق هو تقرير الوقت الذي يستطيع المراسل و/أو مؤسسة الأخبار إعطاءه للقصة وحجم الميزانية المحددة لهكذا تغطية.

وفي الوقت الذي قد يبدو فيه الموضوع مذهلاً للمراسل، قد يقرر المحرر أو الناشر أو مدير/صاحب المحطة أنه يستحق إهتماماً

تمرين

أن تستقصي أو لا تستقصي—تمرين على لعب الدور

الصعوبة الكبرى التي يواجهها الصحفيون فيما يتعلق بالاستقصاء في مسائل حساسة هي كسب موافقة المحرر. آخذين هذا في عين الاعتبار، سيقسم التمرين المشاركين إلى فريقين: يلعب فريق المحررين وفريق الصحفيين دور المرشد لمساعدة الصحفيين في تصور بعض المعارضات التي قد تواجههم وفي التفكير في طرق لتجنب هذه المصاعب.

ثم يتم الاعتماد على موضوع ويسلم لفريق الصحفيين كي يجدوا مجموعة من الحجج لمحاولة إقناع المحررين بضرورة تغطية الموضوع المختار. يقيس فريق المحررين الحجج ويقررون على أساسها. يعد هذا التمرين مسلياً وتخدم ككاسر للثلج.

بسيطاً أو أنه قد يؤدي إلى قضايا غير مرغوب فيها وعليه يقرر تفادي الغوص في مواضيع مثيرة للجدل أو إحالة القصة إلى صفحة داخلية بدل التركيز عليها ونشرها في الصفحة الأولى. فالحجم الذي تتطلبه القصة يقرره في النهاية المحرر ولكن مكان نشر القصة يمكن مناقشته في حال كانت تستحق اهتماماً أكبر.

وتعتبر الميزانيات نقطة مهمة في التحقيقات الاستقصائية لأن القصص في هذا النوع من الصحافة قد تتطلب تمويلاً كبيراً، وعادة غير متوفر، للملاحقة والإنجاز. لذلك يتعين على الصحفيين الاعتماد على خطة مفصلة يدرسون فيها التكاليف كلها بدقة وعلى مدة مطولة من الوقت لتفادي المفاجآت (السفر والإقامة وتكاليف النقل والوجبات وتصوير المستندات/الأفلام/التسجيلات السمعية أو نسخها والتصوير والتأمين والأدوات المكتبية وخدمات المترجمين والصلحين وغيرها من المصاريف).

وفي الوقت الذي يعتبر التكهن بالمدة أو بالكلفة التي قد يتطلبها التقرير الاستقصائي صعباً، قد تساعد التقديرات في تجنب مضايقة مجلس المحررين لطلب الدعم الدائم.

وعلى المسؤولين أن يتنبهوا ويقتنعوا بأن المراسل المكلف بتقارير استقصائية قد يضطر إلى مغادرة منطقة التغطية من دون رقيب. لذا على المحررين أن يحددوا إذا ما كانت القصة تستحق الوقت والجهد وإذا ما كانوا يرغبون بإيجاد بديل مؤقت لمراسلهم.

وأخيراً، يجب ألا يبالغ الصحفيون الذين يبدؤون العمل على تقارير استقصائية في أهمية عملهم وتأثيره وعلى الأكيد يجب ألا يوعدوا أكثر مما يستطيعون تقديمه في الواقع.

وفي التحليل الأخير، إن لم تصل القصة إلى توقعات المراسل الاستقصائية فيمكن على الأقل أن تستعمل كخبر أو مقال لتنبيه القراء أو السامعين أو المشاهدين أو متصفحي الانترنت إلى أهمية الموضوع، كما يمكن أن تُستكمل في المستقبل القريب كقصة استقصائية من الدرجة الأولى.

3.1 مبادئ الصحافة الاستقصائية وطرقها

كيف تقرر الشروع في قصة استقصائية للإعلام؟ إن العنصر الأساسي هو اعتماد نوع الإعلام الذي ستنشر القصة فيه. ويميل الصحفيون الإستقصائيون لأن يكونوا صلب الإعلام المطبوع لأنهم يحصلون فيه على مساحة أكبر ووقت أكثر ولأن إنتاج القصة فيه لا يكلف كثيراً على عكس الإذاعات وخاصة التلفاز.

وفي الوقت الذي حددت بعض الإذاعات، مثل "الجزيرة"، ميزانية مكثفة للتقارير الاستقصائية في برامج مثل 'السريّ للغاية"، تواجه إذاعات أخرى صعوبة في تحمل تكاليف

هائلة. لذلك يبقى احتمال مشاهدة تقارير استقصائية مخططة على التلفاز احتمالاً ضئيلاً جداً.

لذلك فإن الإعلام المطبوع والمنشور على شبكة الانترنت يحصلان على الحصة الكبرى من التقارير الاستقصائية التي يمكن أن تنشر في مقالة واحدة أو في سلسلة مقالات.

الصحافة الاستقصائية - العملية

أفكار لقصص

في البداية، يحتاج الصحفيون إلى قصصٍ للملاحقة. كما قد يلجؤون، لإيجاد الأفكار، إلى الإعتماد على **مصادر** تتبرع بأفكار أو قصص مبنية على معلوماتٍ متوفرة لديهم. وعلى الصحفي الذي يملك مخزوناً ثابتاً من المعارف أن يكون قادرا على التعرف على المعلومات المضللة. و تبقى **الجهود والمراقبة الشخصية** مفتاحاً للصحافة الإستقصائية. و بينما سهلت التكنولوجيا إيجاد المعلومات، فإنها لا تحلّ مكان المعارف البشرية و الرؤية بأم العين و سماع التقارير من البداية و التدقيق الشخصي.

كما تساعد المعطيات الملموسة الصحفيين على استقصاء القصص. و يمكن للتقارير الإعلامية و المنشورات المتخصصة و الملحقات الإعلانية قي الجرائد، و البرامج الثقافية والبريد الإلكتروني و اليافطات و الملصقات على الطرقات أن تكون نقطة إنطلاق جيدة. أخيراً، يمكن معرفة الكثير عن الأشخاص من خلال الوثائق التي يتركونها من وثائق ولادة و بيانات المستشفيات و مبيع عقارات و مشتريات ووثائق زواج ووفاة وتسجيل سيارات. ويعتبر مايسمّى بالأثر الورقي،حالياً بالمعظم الكترونياً، نقطة انطلاق جيدة أيضاً.

عصر أدمغة

هل يمكنك اقتراح قصص مثيرة للاهتمام؟
ما رأيك بإيجاد العلاقة بين الأمراض والموت ودخل العائلة ونسبة البطالة والجريمة ومستوى التعليم والكثافة السكانية.

3.2 مصادر المعلومات

حين يبني/تبني المراسل/ة القصة على المراقبة المباشرة تكون القصة جديدة ولكن حين لا يكون المراسل في الموقع و تُجمع المعلومات من أشخاص كانوا متواجدين هناك، تصبح القصة من مصدر ثانٍ أو آخر.
أما القصص من المصدر الثالث فتصل إلى يد المراسل بعد أن يتم تنقيحها عدة مرات، مثال على ذلك أن المراسل قد يحصل على معلومات عن اجتماع رسمي من طاقم العمل.

"المنبّهين" – مصدر لا غنى عنه

لا أحد يعرف عما يجري داخل أي مؤسسة كبيرة أكثر من العاملين/الموظفين فيها. أما المعلومات التي تقرر الحكومة نشرها للعامة فقد لا تكون صحيحة بالكامل كما قد لا تمت للصحة بصلة. في هذه الحالة بالذات تقع مشكلة القرارات الخاطئة وسوء الإدارة الخطر.

وبسبب ما سبق فإنه من الضروري أن يشمل الحق في حرية المعلومات على الحق في "نفخ الصفارة". المنبهين، أو نافخي الصفارة، هم المسؤولون الذين يقومون، وبكل نية صافية، بإطلاق المعلومات عن فعل الخطأ في المؤسسة التي يعملون لها.

من المهم أن يحدد المراسل مصدر معلوماتهمستعملاً أدق الطرق، ففي التقارير الاستقصائية من واجب المراسل أن يضمن وضوح مصادره كي يحافظ على مصداقيته وكي يتجنب ومصادره أي ضرر.

وكي يقيس المراسل مدى مصداقية مصدره، عليه أن يأخذ بعين الاعتبار مسار بيانات هذا المصدر ومدى دقته في الماضي. وتتضمن الاعتبارات الأخرى قدرة المصدر على تأمين أسماء شهود آخرين أو وثائق أخرى يمكنها تأكيد المعلومات. كما على الصحفي أن يبين ما إذا كانت مصادره تستطيع أن تميز الحقائق التي تنقلها.

تمرين
هل تستطيع أن تذكر إعتبارات أخرى على الصحفي أن يأخذها بعين الإعتبار حين يقيس مدى مصداقية المصدر؟ تتضمن بعض العوامل الأخرى ما يلي: • **الدافع:** هل دافع المصدر في تأمين المواد منطقي؟ • **المضمون:** هلتُناسب المعلومات الحقائق التي جمعتها؟ • **المصداقية:** هل يبدو المصدر رزينا وثابتا على مبدئه ومتحكما؟

القواعد الأساسية للتوكيل

على الصحفيين الإتفاق على القواعد الأساسية مع المصادر قبل البدء بإستعمال المعلومات. **التصريحات المسجلة** هي المعلومات القابلة للإقتباسمباشرةً و القابلة للتوكيل،وفقاً للاسم و المنصب للشخص الذي أدلى بها. **التصريحات الخلفية** هي المعلومات القابلة للإقتباسأيضاً ولكن غير قابلة للتوكيلوفقاً للإسم أو للمنصب المحدد للشخص المدلي بها، مثل مسؤول في وزارة الخارجية أو ناطق بإسم الحكومة أو خبير في الصحة العامة. أما **التصريحات الخلفية المبهمة** فهي كل ما يقال في المقابلة و قابل للإستعمال إنما ليس بصيغة مباشرة وليس بصيغة التوكيل. وقد يضطر المراسل إلى إعادة كتابة التصريح بأسلوبه الخاص.أخيراً، **التصريحات السرية** [20] هي المعلومات المعطاة لمصلحة المراسل الشخصية و لا تنشر أو تبث أو يعلن عنها بأي طريقة كانت. ولا يجوز أخذ المعلومات السرية إلى مصدر آخر بغية الحصول على تأكيد رسمي.

[20] في الولايات المتحدة، "معلومات سرية" تعني أنها معلومات لا تستطيع استعمالها, إنها ليست أكثر من معلومات لك وحدك. في "المملكة المتحدة"، "المعلومات السرية" هي "المعلومات الخلفية" في لغة الصحافة الأميركية

التحقق

حتى لو حصل المراسل على المعلومات المطلوبة ودعمهابمصدرٍ ما, فهذا لا يثبت أن هذه المعلومات صحيحة فالدعم معناه: "صحيح أن المصدر قال هذا".

لهذا السبب على المراسل ان يقوم بتحقيقات روتينية لتأكيد صحة الأسماء والعناوين وأرقام الهاتف والفاكس وعناوين البريد الإلكتروني والموقع الإلكتروني ولوائح الدليل والمعلومات الخلفية المأخوذة من القصاصات والأرشيف وقواعد البيانات وشبكة الانترنت. بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة التأكد من البيانات المثيرة للشك عبر السجلات كما عبر المصادر الأخرى. على الصحفي ألا يفترضشيئاً أو يسلمجدلاً بشيء.

3.3 الوثائق المتوفرة للصحفيين

وتكون بعض التسجيلات أو الوثائق التي يستعملها الصحفيون واضحة جداً وجاهزة للإستعمال مثال دليل الهاتف ودليل الجمعيات المحترفة والروزنامات والتقييمات وسجلات الضرائب ووثائق الترخيصات و التصريحات (أذون) وسجلات البناء وملكية السيارات وملفات المبيعات و سجلات الاجتماعات وميزانيات الحكومة في المدينة ودرجات الولاية/البلد وسجلات المحاكم والوصيات وإشهار الإفلاس وسجلات اعتقالات الشرطة أو التقارير السنوية ومواد العلاقات العامة مزودة من قبل الشركات.

وحتى في البلاد التي يصعب فيها الوصول إلى المعلومات من المفروض أن تتوفر بعض السجلات العامة أو مصادر أخرى يمكن للصحفيين إستعمالها. في بلاد كهذه، يعتمد الصحفيون عادة على إحصائيات المنظمات التي لا تبغِ الربح والمؤسسات الدولية والسفارات الأجنبية والمصادر السرية. ومع ذلك يبقى من المهم على الصحفي أن يتأكد من هذه المعلومات وألا يعتمد على مصدر واحد وحيد.

أدوات التجارة

يستعمل الصحفيون عددا كبيرا من وسائل التجارة ومنها: الهاتف (الخلوي والثابت) والكمبيوتر والتسجيلات الصوتية وأدوات الذاكرة والمراجع والقصاصات وقاعدة البيانات وسجلات إحصاء السكان ومراجع إحصائية أخرى وسجلات عامة وسجلات القضاء والمصادر البشرية والشبكات وغيرها.

وقد تكون قاعدة البيانات عبارة عن نصوص كاملة لقصص أخبار أو مقالات مجلات أو وثائق. وقد تؤمن البيبلوغرافيا مراجعاً لمقالات وتقارير حكومية وأعمال مدرسية ومصادر متوفرة على شبكة الإنترنت. ومن الممكن أن توفر قاعدة البيانات العددية معلومات عن إحصائيات السكان أو مواد خاصة بعلم إحصاء السكان. وعلى سبيل المثال فإن بيانات إحصاء السكان تدل على إتجاهات في تقدم السكان في العمر وإحتياجات التأمين ومستلزمات الإسكان وعمالة الأطفال بالإضافة إلى التقصير في التعليم في مدينة أو دولة معينة. كما تفيد سجلات الأمراض والوفيات في القصص الاستقصائية حول الصحة العامة.

ومع العلم بأن غالبية المعلومات التي يستعملها الصحفيون الإستقصائيون هي حسابية في طبيعتها، عليهم أن يعرفوا كيف يقومون بالعمليات الحسابية كالنسب والصيغ والوسائط. كما عليهم أن يضطلعوا ببرامج الكمبيوتر والأوراق الحسابية فيها والتي تسهل العمليات الحسابية كلها.

في إطار الإحصاءات، يتوفر عدد لا يحصى من المؤسسات التي تقوم بالإستفتاءات بأنواعها المختلفة، لذلك على المراسل أن يحدد أولاً طريقة إقامة الإستفتاء وهامش الخطأ فيه ومن موّله وسبب تمويله. فقد تم إستعمال بعض الاستفتاءات في قصص لهدف واحد ألا وهو إضعاف الثقة بفريق المعارضة وبخاصة خلال فترة الإنتخابات.

التنقيب عن المعلومات

وتقع، ضمن مسؤوليات المراسل، عملية تجميع المعلومات التي ستساعد الأشخاص على فهم الأحداث التي تؤثر عليهم وبخاصة في أحداث المحاسبة العامة. وكي يقوم المراسلون بذلك، يتبعون عملية تتضمن تجميع "الحقائق الواضحة"، مثل الأخبار والمنشورات والخطابات، ثم التأكد منها وإقامة المقابلات وتغطية وإستقصاء الأحداث وصولاً إلى تحليل وتفسير المعلومات المجمعة.

إلا أنه يجب ألا ينخدع الصحفيون بالأحداث الزائفة التي تنظمها القطاعات الخاصة أو العامة بهدف التلاعب بالحقيقة. فالأحداث الزائفة التي يتلقاها العامة رائجةجداً في السياسة إلا إنها تستعمل أيضاً من قبل الشركات بهدف الترويج للبضائع أو الخدمات.

ترّهات

لما كانت فضيحة "واترغيت" لتُكشف لو لم يتابع مراسلان متنقلان في "ذا واشنطن بوست"، وبكل عناد، أدلة لا تحصى ولو لم يقوما بمقابلات كثيرة وتأكدا مراراً وتكراراً من مصادرهما ولو أنهما تلقيا مساعدة من مصدر في الداخل هرّب إليهما التفاصيل الأساسية التي أسقطت رئيس الولايات المتحدة وقتها وكان ريتشارد نيكسون.

كما يدير المسؤولون الحكوميون الإعلام عبر التصريحات الاستطلاعية فيوهمون المراسلين بأنهم قد حصلوا على معلومات داخلية، عادة ما تكون تعيين أو برنامج جديد.وتُستعمل المادة من دون صفة وتنشر المعلومة فيتم اختبار ردة فعل العامة، وفي حال كانت سلبيةيُسحب البرنامج.

في عملية التنقيب عن المعلومات، على المراسل أن يعرف عما يبحث وكيف يجمّع المعلوماتويسجّل ما وجد بدقة ويقيس المواد كلها بحذر شديد قبل نشرها أو بثها أو تعليقها. وكشف تحقيقذُشر في مجلة "ذا غارديان" في يوليو عام 2005، وهذا التحقيق لم يكن لينشر لولا قانون حرية الإطلاع على المعلومات في بريطانيا، الذي كشف أن أكثر من 200 عالم أجنبيمُنعوا من التعلم في جامعات بريطانية منذ العام 2001خزفاً من أن يشكلوا أي تهديد إرهابي. وكشفت "ذا غارديان" أن المعاهد الأكاديمية يمكنها أنتحوّل إلى التحقيقات الأمنية طلاباً يتقدمون إليها لدراسة واحد من المجالات العلمية الـ21، ومن 10 دول ومنها باكستان

وسوريا والهند ومصر. وقصة أخرى نُشرت في "ذا سانداي تايمز" استعملت عدداً من التقارير حول سلامة الطعام من سلطات محلية لتكشف أن سلاسل الطعام السريع الكبرى في بريطانيا ومنها "برغر كينغ" و"ماك دونالدز" و"كي أف سي" ودومينوز"، هي بعيدة كل البعد عن الممارسات الأساسية لنظافة الطعام. كما كشف تقرير عن أن خنفساء قد خبزت داخل عجينة البيتزا في مطعم "دومينوز" للبيتزا.

على الصحفيين في البلدان حيث تشريع حرية الإطلاع على المعلومات ساري المفعول، أن يعرفوا كيف يقدمون طلبات رسمية للحصول على المعلومات كما عليهم أن يأخذوا المبادرة للقيام بذلك.

وبالإضافة إلى تغطية الأحداث اليومية والاتصال بالأشخاص، يُنصح المراسلون ببناء احتياطي متين من المعلومات الخلفية حول مواضيع قد يحتاجونها خلال تحقيقاتهم. وحتى القصاصات الصغيرة من المعلومات الخلفية والتي قد تبدو غير مهمة من الممكن أن تساعد في يوم من الأيام إذا ما جمعت مع بيانات أخرى حول قصة معينة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معرفة طريقة العمل بإمكانها تحويل قصة مملة إلى تحقيق مذهل.

3.4 التقارير والأبحاث بمساعدة الكمبيوتر

لا يكتمل أي عمل صحافي إستقصائي إلا بمساعدة الكمبيوتر. نشر بات سميث دليلاً لتسهيل التقارير التي تتم بمساعدة الكمبيوتر لمعهد بوينتر[21] وفيه الأسباب الثلاثة التالية لأهمية هذا النوع من الأدوات والتي أصبحت معياراً في الصحافة الاستقصائية.

1. تمكّن هذه الأداة الصحفيين من نشر القصص التي يطلبها القراء ولا يمكنهم الحصول عليها بطريقة أخرى.
2. يوجد عدد لا يحصى من القصص المثيرة جداً للإهتمام محفوظة للمراسلين الذين يمكنهم إستعمال الكمبيوتر لتحليل التاريخ، فهذه المهارات تجعل تحرير القصص الحصرية التي تميز بين وسيلة إعلام وأخرى أكثر فاعلية.
3. تساعد هذه الأداة أيضاً في خلق ثقافة المراقبة أو تحسينها. فالعناصر هذه مثل قاعدة البيانات وأوراق الحسابات تزيد عمق القصص وتفاصيلها، الأمر الذي يذهل القراء.

بالإضافة إلى ما ورد سابقاً، على الصحفيين إتباع إستراتيجية في بحثهم الذي يتم على الإنترنت. عليهم أولاً أن يعرّفوا المعلومات التي يبحثون عنها ووضع خطة لبحثهم واختيار الأدوات الملائمة (دليل المواضيع أو محركات البحث) وأن ينظموا المواد وأن يكونوا مستعدين لشطب ما وجدوه في الأول واستعمال كلمات رئيسية مختلفة والبحث في المحركات والدليل للوصول إلى أهدافهم. هذا كله يتطلب الكثير من التمرين.

---

[21] راجع الصفحة http//www.poynter.org/content/content_print.asp?id=83

ومتى حدد الصحفي المواد المطلوبة التي وجدها على شبكة الإنترنت، عليه أن يعرف كيفية تقييمها. فمدى إمكانية الاعتماد عليها منوط بناشرها وإلى أي درجة يتم تجديد المعلومات ونوع الأخطاء الموجودة في المضمون (أخطاء لغوية أو كتابية أو في اللفظ أو في التاريخ، إلخ...). فكثر ما تحمل الأخطاء متصفحي المواد على التشكيك في مؤهلات الناشر. وعلى المتصفحين أن يكونوا في موقع يمكنهم من كشف أي إنحياز من شأنه أن يؤثر على حصيلة التقارير الاستقصائية.

3.5 المقابلات

في حال كان الجزء الأكبر من معركة الصحافة الاستقصائية هو تحديد المعلومات وكشفها فإن عنصراً آخر يضاهيه أهميةً هو إجراء المقابلات مع الأشخاص ومعرفة كيفية القيام بذلك.

> "احكم على الشخص بأسئلته وليس بأجوبته"
> فولتير

وقبل أن يذهب الصحفي إلى المقابلة، ومع المبادئ الأساسية للمقابلات في ذهنه، عليه أن يقيم بحثاً عن موضوع المقابلة وعن الشخص الذي سيجري المقابلة معه كي يطرح الأسئلة المناسبة ويفهم الإجابات. كما على الصحفي أن يحضر موضوعاً تجريبياً للقصة ولائحة مسبقة بالأسئلة حتى لو أن ترتيب الأسئلة قد يتغير ليتماشى مع سرعة المقابلة ومزاج الشخص الذي يقوم الصحفي بمقابلته. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتمكن الصحفي من تصور ردة فعل الشخص الذي سيقابله على أسئلة معينة وبخاصة إذا ما كان الموضوع حساساً.

خلال تحضير الأسئلة، على الصحفي أن يستعمل أكثر من طريقة لطرح السؤال بهدف إنتزاع أجوبة تفيده في تقريره الإستقصائي. **فالأسئلة المباشرة** تأتي حسب ما يرى المراسل أنه موضوع المهمة. **الأسئلة غير المغلقة** هي تلك التي لا تتطلب جواباً محدداً وقد تُخرج المقابل عن الموضوع بدل أن تصل إلى رد محدد. لهذا السبب يجب الإنتباه جيداً لهذا النوع من الأسئلة. أما **الأسئلة المغلقة** مثال "هل قام بعملية إحتيال" فيكون جوابها مختصراً ومحدداً. إلا أن هذا النوع من الأسئلة قد يؤدي إلى عكس النتائج المرجوة ويزعج المقابل فيطلب إنهاء المقابلة. لذلك على الصحفي أن يتّبع الحذر في إستعماله الأسئلة المغلقة وغير المغلقة مع الإشارة إلى أن هذه الأسئلة لديها حسناتها إذا ما إستعملت بالشكل الملائم. ويبقى الأهم أن يتفادى الصحفي طرح الأسئلة التي يكون الرد عليها "نعم" أو "لا" لأن ذلك سينهي المقابلة قبل موعدها.
ومع ذلك فإن طلب التفاصيل لا يعني الإستغناء عن الأسئلة "الصعبة" والتي قد تكون ضرورية في بعض الأحيان. ولكن للحصول على أجوبة يجب التعامل بحذر مع الأسئلة "الصعبة" ووضعها ضمن الإطار مع الصحفي محافظاً على رزانته واحترامه. وكنصيحة أولية، على الصحفي ألا يبدأ أبداً بالأسئلة الصعبة بل عليه أن "يكسر الجليد" بالمدح الناعم. بعد ذلك يقوم المراسل بطرح سؤال غير مغلق يوصل المقابلة إلى الموضوع المفضل ولكن على الصحفي أن يكون متنبهاً لأي مصادر تحاول الوصول إلى مرادها وأن يتأكد من أن يبقى مسيطراً من خلال المراقبة والإستماع عن كثب.

وفي النهاية، تعتمد المقابلة الناجحة على الأسئلة
التي تريح المصدر وتستخرج المعلومات التي تدعم
موضوع القصة ذلك في محاولةً للوصول إلى التالي:

إن الدور الأفضل للمراسل المحترف هو دور المحترف الذي لا يتورط ولا يتدخل لا عاطفياً ولاشخصياً .

مبادئ إجراء المقابلة
1.عرّف عن نفسك قبل الوقت وعند بدء المقابلة.
2.صرّح عن هدف المقابلة.
3.بلّغ الأشخاص غير المعتادين على إجراء المقابلات بأنك تنوي إستخدام المادة.
4. أطلب من الشخص المقابل إذا بإمكانك أن تأخذ الملاحظات أو الصور أو أن تسجل الصوت أو فيديو فمن المفضل أن يكون لديك الدعم بالوثائق لأي مقابلة لأجل الدقة والمصداقية وبهدف تجنب أي دعاوى قضائية.
5. إذا أمكن، أبلغ المصدر عن الوقت الذي ستتطلبه المقابلة ولا تتردد في تمديده إذا شعرت أن الشخص مستعد للإجابة على المزيد من الأسئلة.
6. أبقِ مدة المقابلة قصيرة.
7. إطرح أسئلة قصيرة ومحددة يكون المصدر أهلاً للرد عليها ولا تدخل في الفرضيات.
8.أعطِ المصدر الوقت الكافي ليرد على السؤال ولكن تابع المقابلة إذا ما احتاج الأمر.
9. أطلب من المصدر توضيح الأجوبة المعقدة أو المبهمة واسأل عما إذا كان بإستطاعتك الرجوع لاحقاً إلى تفسيرات أخرى في حال تطلب الأمر ذلك.
10. قم بإعادة قراءة الأجوبة في حال طلب منك (ولكن لا تسمح للمصدر بإنتقاد موادك أو التغيير فيها) أو في حال عدم التأكد من مواد مهمة.
11. إبقِ مصراً على أخذ الإجابات في حال كانت معرفتها من حق الشعب.
12. تجنب مجادلة المصدر أو منافسته أو إلقاء محاضرة عليه.
13. إلتزم بقواعد التوكيل الأساسية المحددة للمقابلات.

نقاط المناقشة

من الواضح أن إجراء المقابلة ليس بالمهمة السهلة. هل تستطيع أن تذكر ميزات لمراسل محترف في المقابلات؟

هل تبدو لائحتك مثل اللائحة الآتية؟

- غير شخصي أو عاطفي أو متورط.
- يدوس على غروره.
- يبقي ذهنهمتفتحاً لأفكار جديدة أو مختلفة حتى لو أنها لا تعجبه.
- يعطي المصدروقتاً لتوسيع أفكاره.
- نادراً ما يقاطع المصدر.
- يركز على ما يقال وليس على المظاهر.
- يُبقي الأسئلة قريبة للموضوع.
- لا يطرح أسئلة طويلة أو يدلي بالتصريحات.

- يكونمتعاوناً.
- على المراسل أن يكونمستعداً لسماع جملة "لا تعليق" وألا يتوقف عن المحاولة إلى أن يحصل على إجابة.

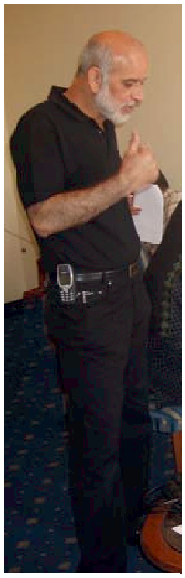

مدرب في التدريب الصحفي للصحفيين العراقيين في حرية المعلومات والصحافة الاستقصائية في عمان (يونيو 2007)

وعلى غرار أنواع الإعلام الأخرى جميعها، على الصحافة الاستقصائية أن تتقيد بآداب مهنة الإعلام. فالبلاد الديمقراطية، وبشكل متزايد الديمقراطيات النامية، قد تبنت مجموعة سلوكيات أو إرشادات للممارسات الصحفية الجيدة. في بعض البلدان يطلق عليها صفة مجموعة الأخلاقيات إلا أن هذه الصفة من الممكن أن تستعمل بشكل خاطئ من قبل أنظمة القمع للسيطرة على تغطية بعض الأحداث التي تعتبرها هذه الأنظمة غير محبذة. لهذا السبب ينصح بالمبادرة بهذه الإرشادات من داخل المؤسسات الإعلامية وبتطبيقها عن إقتناع.

على المراسل ألا ينسى العناصر الأساسية التالية لأخلاقيات الإعلام في الممارسة اليومية لعمله. في البداية على المراسل أن **يحدد المصادر** بكل وضوح ويتجنب أي إنتحال فأي معلومات غير معرّفة يجب أن تُدعم على الأقل بمصدر أو مصدرين. كما على الصحفي أن يبقى متيقظاً لأي **رشوة** من رجال السياسة أو من الدول التي تروج للسياحة أو من شركات تروج لأي منتج أو خدمة, فالصحفي يشوه بذلك مصداقيته إذا ما قام بتغطية حدث أو مراجعة سلعة بشكل إيجابي لقاء الهدايا. و**الدقة والعدل** عنصران أساسيان أيضاً في أي مجموعة لأخلاقيات الإعلام فعلى الصحفي ألا يحرّف أي مضمون أو صورة أو رسم في القصة لأن عليه أن يميز بكل وضوح بين الآراء والأخبار وأن يبقي كل نوع من الصحافة في سياقها الملائم. ولا يُنصح الصحفي بالحصول على المعلومات لحجة خاطئة أو بالتخفي أو بإستعمال كاميرا ومذياع مخفي إلا إذا كان هذا ملاذه الأخير. كما على الصحفي أن يفرق بين التمثيل وإعادة سن القوانين والمسرح وإعادة تصوير الأفلام ويجب ألا يكرر المضمون ويعرضه كفيلم عفوي. وهذا كله صحيح وبخاصة في التقارير الاستقصائية.

كما على الصحفيين إحترام **الخصوصية** أيضاً وبخاصة في الأملاك والأحزان الخاصة إلا إذا كانت لمصلحة العامة[22]. وعلى الصحفي أن يتنبه بشكل خاص للأطفال ويمتنع عن إجراء مقابلة معهم أو تصويرهم من دون موافقة أهلهم أو الوصي الشرعي عليهم إلا في أمور المصلحة العامة مثال حالات الإساءة أو الإهمال أو الهجر. ومن بعض العناصر الأخرى التي قد يرغب الصحفي في أخذها في عين الاعتبار هي **التصحيحات وفرصة الردوالحسّية واستعمال المصادر السرية.**

---

[22] المصلحة العامة تتضمن ولكن لا تقتصر على:
- ضبط الجرائم أو البذاءة أو كشفها
- حماية الصحة العامة والسلامة العامة
- تجنيب العامة الخداع بعمل أو تصريح من قبل فرد أو مؤسسة
- كشف الفساد أو الخطأ في المكاتب العامة أو سوء الإدارة أو الحول دونها

5 الصحفيون المناصرون للتدفق غير المقيد للمعلومات

إذا أخذنا بعين الإعتبار الفوائد المهمة لقوانين حرية الإطلاع على المعلومات في تكوين صحافة "جيدة"، يصبح من الضروري على الإعلام أن يدافع عن فكرة تبني القوانين هذه.

وعلى الحملة أن تبين فوائد الوصول إلى المعلومات للمجتمع بشكل عام وللحكومة، التي بدورها تتخذ قرار تبني تشريعات كهذه، بشكل خاص .

و كي تقوم الحملة بإغراء الحكومة لبناء هذه التشريعات عليها أن تركز الاهتمام على الفوائد المحتملة لها. ففي البلاد العربية مثلاً، بإمكان هذه التشريعات تأمين الإعتراف الدولي, و هو أمر مرغوب به, و يساعد هذا بدوره في النمو الاقتصادي لدول مثال اليمن ولبنان والأردن. فحرية الإطلاع على المعلومات، وقبل أي شيء، تعتبر عنصراً أساسياً لشفافية الدولة ومصداقيتها، العاملان المساعدان في تعزيز أي مفاوضات للقروض من الدول المانحة.

وعلى الإعلام أن يدعم التشريعات التيتنصّ وبشكل واضح على أن أي معلومة في حيازة أي قوة عامة أو تحت سيطرتها يجب أن توضع تحت تصرف أي عضو من العامة. كما على الحملة المطالبة بخلق تقنية يسهل الوصول إليها ومن خلالها نصل إلى المعلومات وبإلزام القوى العامة جميعها بتنظيم معلوماتها بشكل يسهل استعمالها وبتأمين حق الاستئناف وبتثبيت "محقق غير حكومي" للإشراف على تطبيق القانون[23]. أيضاً، وكجزء من المقدمة إلى تشريع حرية الإطلاع على المعلومات، على الحكومة أن تحمي "المنبّهين" الذين يعتبروا مصدراً أساسياً للمعلومات للصحفيين.

لكن على الدولة أن تقوم ليس "بمجرد" التعريف عن القانون وحسب وإنما بإظهار الإلتزام الفعلي بالإضافة إلى وضع ممارسات تسهل التدفق غير المقيد للمعلومات. فمثلاً يمكنها الإلتزام بتزويد الصحفيين بمعلومات ذات جودة وفي الوقت الملائم: يمكن لمراكز الحكومة أن تنشئ مكاتب إعلامية مخصصة هدفها تأمين المعلومات ولا تحجبها عن الأنظار. كما على الحكومة رفع مستوى الوعي عند الموظفين المدنيين لأهمية شفافية الحكومة. هذا كله لن يعزز بشكل كبير وظيفة الإعلام وحسب بل سيساعد في محاربة الفساد وتحسين فعالية الدوائر الحكومية نفسها.

ومع ذلك، كيف يستطيع أي شخص أن يقنع زميله في المؤسسة الإعلامية بأن نظام معلومات مفتوح وقانون حرية الإطلاع على المعلوماتمهمّان للديمقراطية والتنمية وللعمل الإعلامي

[23] لنظرة شاملة على هذه المعايير اقرأ المقال في المادة 19 بعنوان "حق العامة بمعرفة المبادئ في تشريع حرية المعلومات" و"نموذج المادة 19 لقانون حرية المعلومات"

المحترف؟ كيف يستطيع الإعلام أن ينظم ويقوم بحملات لدعم حرية الإطلاع على المعلومات[24]؟

إليك بعض النصائح لمساعدتك...

إرفع مستوى الوعي العام حول فوائد "الحكومات غير المغلقة" عبر عملك الإعلامي فأنت في أفضل موقع ممكن لتبليغ زملائك والعامة بالطرق الأنسب للوصول إلى المعلومات لتحسين الحياة اليومية للشعب. أكتب تقارير عن دول أخرى وركز على ما يحصل حين يبقى الشعب جاهلا للمعلومات.

أشرك الآخرين: في حين يعتبر الإعلام دعامة لأي حملة، يبقى مجرد واجهة بسيطة لها. لذلك يصبح التحالف، الذي يجمع مراهنين آخرين كالمنظمات التي لا تبغ الربح والمحامين والنقابات المحترفةضرورياً. إلا أنه بإنشاء تحالف كهذا يجب تحديد بعض القواعد الأساسية لتجنب أي مواجهات، فتوضع عملية إتخاذ قرارات ديمقراطية وتنظم شفافية الأمور المالية وتنشأ خطوط واضحة في التواصل للسماح للجميع بمعرفة ما يجري.

ضع أمثلة من بلاد أخرى وأمثلة عن قوانين حرية الإطلاع على المعلومات: قد يكون تفسير قوانين حرية الإطلاع على المعلومات في بلاد أخرىمفيداً وربما بإمكانك وزملائك وضع مسودة عما برأيكم قد يكوننموذجاً جيداً لقانون حرية الإطلاع على المعلومات. وقد تساعد عملية وضع هذه المسودة في إنخراط مجموعة أكبر من المراهنين عبر دعوة إلى طاولة حوار وطنية يمكن من خلالها مناقشة هذا القانون. كما يمكن لمسودة القانون أن تبرهن أن الخلاف حول كلفة وبيروقراطية وضع المسودة هو حجة خاطئة.

تبادل المعلومات من خارج بلدك: تكلم مع زملائك في بلاد أخرى في الشرق الأوسط والمنطقة وتبادل معهم الخبرات بمناقشة حرية المعلومات ومقالات ومواد أخرى.

فكر في تنظيم حملة حول حرية المعلومات:

ضع عدداً من الأهداف: على حملة تبني قانون الوصول إلى المعلومات أن تحدد عدداً معيناً من الأهداف إضافة إلى الهدف الأساسي للتعريف عن قوانين مماثلة مثال:

- تعبئة جمهور واسع للتحرك في قضية الوصول إلى المعلومات
- الضغط على الحكومة حتى تتعرف على أهمية الوصول إلى المعلومات
- النجاح في إقرار قانون لحرية المعلومات
- خلقضغطاً متواصل لعكس حضارة السرية وإعمل على تفعيل القانون الجديد

إن إقرار القانون مجرد خطوة واحدة في المعركة.

---

[24] لرؤية الكتيب الكامل للحملات راجع http://www.article19.org/pdfs/tools/foi-training-course.pdf

عرف نقاط الضغط والتي من خلالها تكون الحملات فعالة فقد يكون هدف الحملة التأثير على أعضاء النواب ونقابات المهن وحتى أعضاء المعارضة ذوي الأذهان المتفتحة.

أحصل على دعم واسع: إحرص على أن تحصل على دعم الإعلام والصحفيين الآخرين والناشرين فالحملة، بهذه الطريقة، بمقدورها الوصول إلى جمهور واسع.

خطط لنشاط جماهيري مثال المظاهرات ورفع العرائض وإنشاء مسارح الشارع فهذه الطرق قد تساعد في التأثير على الحكومة لتغير سياستها كما قد تزيد الوعي العام حول الموضوع.